التطور الاقتصادي في جمهورية اذربيجان

بسنت باسم
معيدة بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والإدارة (جامعة ٦ اكتوبر)

يُشار لجمهورية أذربيجان في التاريخ القديم بـــ "أرض النار"، بسبب البراكين حتي حمل اسمها هذا المعني ، فكلمة "أذر " تعني النار باللغة الفارسية، و "بيكان" تعنـــي الأرض، وقد شهد اقتصاد اذربيجان في الانتقال من الشيوعية إلى الرأسمالية العديد من السياسات لتدعيم مناخ الاستثمار، وبخاصة تهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية ولاسيما بعد سقوط "حائط برلين"، حيث واجهت أذربيجان العديد من التحديات الســيــاســيــة والاقتصادية [١].

فبعد حصولها علي الاستقلال في عام ١٩٩١، بدأت جمهورية أذربيجــان اتــخــاذ العديد من السياسات في الميدان الاقتصادي ،وتبلورت التوجهات الرئيســيــة لــهــذه السياسة من خلال التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمــي، ومــن جانب آخر فإن الموقع الجغرافي السياسي لأذربيجان، على مفترق الطرق بين أوروبــا وآسيا أسفر عن ظهور الخلافات حول موارد الغاز والنفط في بحر قزوين، فضلاً عــن العديد من التوترات السياسية والدينية.

ويمكن تتبع التطور الاقتصادي في أذربيجان في فترة ما بعد الاستقلال إلى فترتيْــن رئيسيتيْن؛ الأولى من ١٩٩١-١٩٩٥ حيث تميزت بعدم وضوح الرؤية الاقتصاديــة، أما المرحلة الثانية بعد عام ١٩٩٦، فقد اتسمت باستقرار الاقتصاد الكلي والتنمــيــة الاقتصادية ،ولهذا فعلى مدى السنوات العشر الماضية اصبحت أذربيجان واحــدة مــن أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، حيث مكنت احتياطيات الهيدروكربــون الــغــنــيــة والتخطيط الدقيق للبلد من بناء الاقتصاد، ولاسيما بعد تنفيذ العديد مــن الــبــرامــج الاقتصادية في ضوء استراتيجية التنمية .

مراحل التطور الاقتصادي لأذربيجان:

١- طفرة ما قبل النفط: التنمية الاقتصادية من الاستقلال إلى عام ٢٠٠٥

قبل عام ١٩٩١، كان لدى أذربيجان قاعدة اقتصادية واسعة إلى حد كبير، مع قطاعات صناعية وزراعية وخدمية متقدمة، حيث أدى الاستقلال الى انهيار اقتصادي في أذربيجان كان من بين الأسوأ في ثروة الدول المستقلة (CIS). إذ أدى مزيج من تعطل التجارة، وفقدان التمويل من موسكو، والانتقال إلى اقتصاد السوق، من بين عوامل أخرى، إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ١٩٩٦، كما أسهم الصراع مع أرمينيا إلى تفاقم التدهور الاقتصادي .

وقد تم توقيع أول عقد نفطي كبير مع شركات دولية في عام ١٩٩٤، وتم زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبناء خط أنابيب النفط باكو – تبيليسي – جيهان بعدة مليارات من الدولارات في الاقتصاد، واستأنف الاقتصاد النمو في عام ١٩٩٦ بسبب بدء الاستثمار النفطي من خلال اتفاقات تقاسم الإنتاج الموقعة بين SOCAR، وشركة النفط الحكومية، وشركات النفط الأجنبية للتنقيب والإنتاج.

كما بدأ برنامج الاستقرار والإصلاح الهيكلي في عام ١٩٩٥، وحقق البرنامج استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتحكم الأفضل في التضخم، وانخفاض العجز المالي، كما ساهم معدل النمو الاقتصادي السنوي البالغ ١٠٪ بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ في انخفاض حاد في معدل الفقر من ٦٨٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٩٪ في عام ٢٠٠٥، حيث اعتبر البنك الدولي أن النمو الاقتصادي هو لصالح الفقراء، على الرغم من أن النمو كان يتركز في باكو، ومن بين الأدلة أن نمو الاستهلاك كان أعلى بالنسبة للعشريين الأفقر مقارنة بالعشريينيات الأغنى، وتشمل العوامل التي أدت إلى الحد من الفقر :

- زيادات كبيرة في الحد الأدنى للأجور؛
- الزيادة السريعة في الأجور؛
- عمليات نقل هامة للميزانية إلى البرامج الاجتماعية؛
- زيادة التحويلات المالية، خاصة من الاتحاد الروسي[٢].

٢ – الأداء الاقتصادي ٢٠٠٦ – ٢٠١٣:

أدت الزيادة السريعة في إنتاج النفط إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، حيث بلغ متوسط النمو السنوي ٢٩,٨٪ قبل أن يتراجع إلى مستويات نمو بلغت نحو ١٠٪ ، وقد لوحظ تعرض الاقتصاد لتقلبات إنتاج النفط في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، عندما انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ٠,١ ٪ و ٢,٢ ٪ على التوالي، بسبب انخفاض إنتاج النفط، وهو ما يوضحه الشكل رقم (١) الخاص بتطور انتاج النفط فى الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٣ وفقا لبيانات البنك المركزي الأذربيجاني.

(الشكل ١)

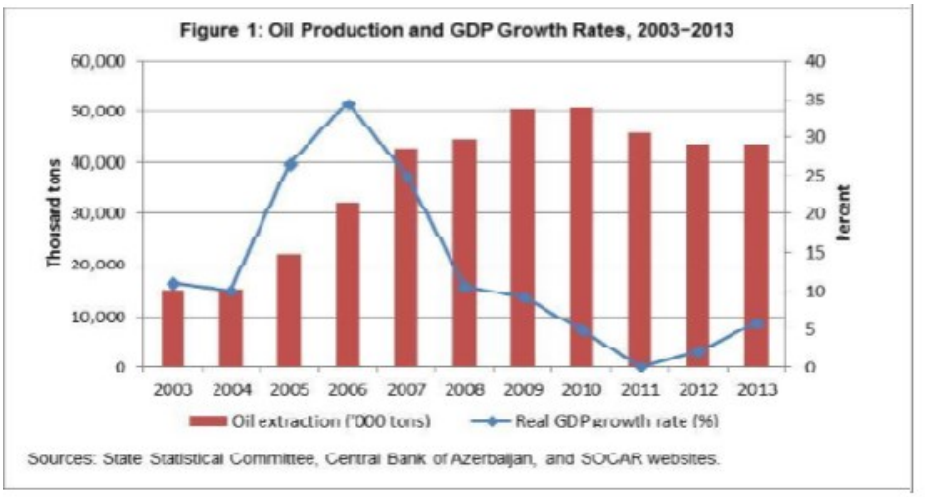

كما كانت معدلات نمو القطاع غير النفطي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي أكثر ثباتًا وأقل تقلبًا من معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والتي تراوحت بين ٨٪ و ١٠٪ بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣ باستثناء عام ٢٠٠٩ (نمو بنسبة ٣,٧٪ فقط). وفى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي للنفط.

ويظهر تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع على مدى العقد الماضي تقدما

ضئيلا في التنويع بعيدا عن النفط، فقد أثرت الطفرة النفطية بوضوح على هيكل الاقتصاد، فقد شكلت الزراعة حوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠، وبحلول عام٢٠١٣،انخفضت عائدات الزراعة إلى٥,٣٪ فقط، وحدث الامر ذاته بالنسبة للصناعات التحويلية، أما حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت أكثر من٨١٪، ومع ذلك يعزى جزء كبير من حصة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى النفقات العامة والعقود الحكومية، التي تمولها أساسا إيرادات صادرات النفط [٣].

شمولية النمو الاقتصادي:

شهدت أذربيجان نموا شاملا منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وقد انخفض التفاوت منذ الطفرة النفطية، حيث انخفض مؤشر جيني – من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع- بمقدار ٨ نقاط مئوية تقريباً من عام ٢٠٠١ إلى ٣٤٪ في عام ٢٠٠٨، ويعد متوسط فرق الدخل بين المدن والمناطق الريفية صغير إلى حد ما، حيث يبلغ مؤشر جيني ٣٣٪ للحضر و ٢٧٪ للمناطق الريفية،[٤] وكان نظام الحماية الاجتماعية عاملاً رئيسياً في المساهمة في الحد من الفقر والحد من عدم المساواة. وتتضمن برامج التحويلات الاجتماعية المؤيدة للفقراء الرئيسية المعاشات التقاعدية وبرنامج المساعدات الاجتماعية المستهدفة (TSA)، الذي يمثل حوالي ١٠٪ من التحويلات الاجتماعية ويغطي حوالي ٤٪ من السكان حاليا يحصل ٨١ ٪ من الأسرة الفقيرة وما يقرب من ٩٣ ٪ من الأسر الأقل دخلا، على نوع واحد على الأقل من الدخل الاجتماعى، وخلص البنك الدولي إلى أن معدل الفقر كان سيبلغ حوالي ٢٥٪ في غياب التحويلات الاجتماعية[٥].

ومن بين المؤشرات الأخرى التي أشاد بها البنك الدولي بشأن النمو الاقتصادي؛ ارتفاع مشاركة القوى العاملة الريفية؛ وارتفاع متوسط المعاش التقاعدي من ٤٢٪ من مستوى الكفاف إلى ٩٥٪. في العقد الماضي. إذ كان للنمو تأثير واسع على استهلاك الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية، حيث كان نمو الإنفاق الاستهلاكي لصالح الفقراء في المناطق الريفية، هو نفسه تقريباً بالنسبة لجميع عوائد الدخل تقريباً في المناطق الحضرية.

ولكن على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قلة قليلة من الناس يمكنهم الوصول إلى الوظائف ذات الدخل الأعلى في قطاع التعدين (أي النفط)، والتي لا تنتج سوى ١,١٪ من الوظائف ولكنها تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. وتعمل غالبية القوى العاملة في قطاعات منخفضة الإنتاجية وقطاعات منخفضة. فالزراعة، على سبيل المثال، توظف ٣٨٪ من القوى العاملة ولكنها لا تشغل سوى ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الأجور في الزراعة ١١٨ يورو في المتوسط في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمتوسط قدره ٨٩٥ يورو في قطاع التعدين، كما شوهدت تفاوتات في المناطق. فقد استحوذت باكو على ٧٨ ٪ من قيمة السلع المنتجة في عام ٢٠٠٩،علاوة على ذلك، فإن استدامة النمو الاقتصادي والشمولية وبعض العوامل التي أدت إلى انخفاض كبير في مستوى الفقر (أي ارتفاع مستويات التحويلات الاجتماعية) هي موضع شك كبير بسبب الاعتماد الكبير على عائدات النفط[٦].

التحول الاقتصادي

يمكن تتبع التحول الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات؛ فقد ظل اقتصاد أذربيجان يعاني من الركود إلى حد ما في العامين الماضيين. على الرغم من الإحصاءات الرسمية، لم يشهد مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية تغيرا كبيرا، ففي عام ٢٠١٣، احتلت أذربيجان المرتبة ٧٦ في مؤشر التنمية البشرية، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد حوالي ٧٨١٢ دولار في ذلك العام، وفي حين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة يتوافق مع متوسط المرتبات.

وعلى الرغم من الثروة النفطية الكبيرة، فإن غالبية السكان الأذربيجانيين يحصلون على رواتب منخفضة للغاية، وهذا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية فقط، وهذه الرواتب هي في الغالب موحدة للوظائف الممولة من الحكومة، حيث تميل الرواتب في الشركات الخاصة إلى أن تكون أعلى، حيث يتم دفع أعلى الرواتب من قبل الشركات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى فجوة كبيرة في الدخل بين السكان المتعلمين في الغرب والمتعلمين محليا، فضلا عن سكان الريف والحضر، ووفقًا لتقديرات البنك الدولي يبلغ مؤشر جيني لأذربيجان، الذي يقيس عدم المساواة في الدخل ٣٣,٧%،كما يتمتع

المواطنون الذين لهم صلات بالنخبة الحاكمة بمزيد من الامتيازات ونمط حياة أفضل من بقية البلاد، ولا يزال معظم النازحين واللاجئين يعانون من الفقر. وعلى الرغم من أن معدل الفقر قد انخفض، وفقا للبنك الدولي، ففي عام ٢٠١٣، كان ٥,٣ في المائة فقط من السكان يعيشون تحت خط الفقر

ومن الناحية القانونية، يحق للمرأة الحصول على نفس الحقوق مثل الرجل. ومع ذلك، بسبب العوامل الثقافية، يتم استبعادهم من مناصب القيادة، وكانت مهن النساء تقليدياً منخفضة القيمة، وكان الاستبعاد القائم على نوع الجنس واضحاً، وقد أدت الظروف المعيشية المتردية، لا سيما في البلدات الريفية والمناطق الريفية، إلى هجرة عمالية عالية، وتشير التقديرات المحافظة إلى أن عدد المهاجرين المؤقتين أو الدائمين – بشكل رئيسي إلى روسيا – يبلغ حوالي ١-١,٥ مليون، لكن بسبب الأزمة الاقتصادية في روسيا، كان من المتوقع عودة بعض العمال المهاجرين من روسيا[٧].

د - التحول الاقتصادي حتي ٢٠١٦

انخفض اقتصاد أذربيجان بشكل حاد في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، كما انخفضت قيمة العملة المحلية "المانات" بأكثر من ١٠٠٪. في عام ٢٠١٦، حيث بلغ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ٤ ٪. وارتفع التضخم متجاوزاً ١١٪ في يوليو ٢٠١٦، ووفقاً للبيانات الرسمية، وقد بلغ ١٢,١٪ بحلول عام ٢٠١٦ .

التطور الاقتصادي عام ٢٠١٧ & ٢٠١٨

شكل عام ٢٠١٧ العديد من التحديات كبيرة على اقتصاد أذربيجان، حيث شهد تراجعاً بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠١٦، وهو أول نمو له في الناتج المحلي الإجمالي السلبي منذ عام ١٩٩٥، وقد اشارت تقديرات أولية للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، الى استمرار النمو السلبى في الاقتصاد الأذربيجاني للعام التالي يساوي ٠,٥ ٪ في عام ٢٠١٧[٨].

ومع ذلك أعلنت لجنة الدولة لجمهورية أذربيجان عن نمو إيجابي بنسبة ٠,١ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، جعلت بيئة الركود مقترنة بالهبوط المستمر في أسعار النفط في أوائل عام ٢٠١٧ ، وهو من الأمور التى تبدو قاتمة للبلاد، التي

يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع النفط. أما التضخم، وفقا للجنة الإحصائية الحكومية، فقد ظل مرتفعا بنسبة ١٢,٩ ٪،[٩] في غضون ذلك، يختلف نمو الأجور كثيرا عن معدل التضخم، مما يقلل من القوة الشرائية للسكان. وقد توقف اتجاه انخفاض نفقات ميزانية الدولة للعام ٢٠١٨ مع تعديل جديد في يوليو، بعد ارتفاع أسعار النفط. ووفقاً لوزارة المالية، فقد بلغ العجز في ميزانية الدولة المنفذة ١,١٤١ مليون مانات، أو ٦٧١,٤ مليون دولار أمريكى[١٠]، ونتيجة لذلك، ما زال الإنفاق الحكومي المرتفع يعرقل التنمية في القطاع الخاص.

وقد أدت المشاكل المستمرة في القطاع المالي وفقدان الثقة لدى المصارف التجارية إلى حدوث المزيد من الفشل المصرفي، وإلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة، أدى ذلك إلى انكماش كبير في الائتمان، ووفقًا لوكالة موديز للتصنيف الائتماني، فإن التصنيف الائتماني الجديد للعام ٢٠١٧ "يعكس ضعف الاقتصاد والنظام المالي الحكومي والنظام المصرفي نظرا لتقلب أسعار النفط"[١١].

ثم بدأ التشريع الجديد الذي يهدف إلى جعل الجمارك والضرائب أكثر شفافية وكفاءة يظهر آثارها بطريقة إيجابي، ويطلب من أرباب العمل أن يدفعوا للموظفين من خلال حساباتهم المصرفية، مما يقلل من إمكانية التهرب الضريبي، وتم تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ التي حددت ١١ قطاعاً رئيسياً في أذربيجان إلى عام ٢٠١٧.،حيث تم تحديد تصنيف "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في أذربيجان في المرتبة السابعة والخمسين في العالم، بتطور عن عام ٢٠١٦ في المرتبة الخامسة والستين وفقًا لتقارير البنك الدولي، ويعود هذا التغيير الإيجابي إلى "تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية"، وحماية المستثمرين من الأقليات، وتسهيل إنفاذ العقود عن طريق دفع الرسوم إلكترونيا وتحسين حل الإعسار[١٢].

ففي "مؤشر التنافسية العالمي" للمنتدى الاقتصادي العالمي، انتقل ترتيب أذربيجان من المرتبة ٣٧ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٤٧ في ٢٠١٧-٢٠١٨، ووفقًا لـ "تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨"، فإن أكبر العقبات أمام ممارسة الأعمال التجارية هي الوصول إلى التمويل، واللوائح التنظيمية للعملة الأجنبية، واللوائح الضريبية، والتضخم[١٣]، وقد أسفر افتتاح خط سكك حديد باكو – تبيليسي –

كارس الذي يربط الصين بأوروبا بنتائج إيجابية إلى حد ما، حيث أصبحت البلاد ممـــراً لمسار التجارة بين الشرق والغرب، حيث تم تمديد "عقد القرن"، الذي وقع في الأصل عام ١٩٩٤، والذي يسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار واستخراج النفط مـــن حـــقـــل آذري – شيراكلي – جونشلي حتى عام٢٠٥٠، وفقاً للوثيقة الموقعة من قبل رؤســـاء ٩ شركات نفطية، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا للاتفاقية الجديدة، ارتفعت أسهم شركـــة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان (SOCAR) من١١,٦٥٪ إلى٢٥ ٪، و ستحصـــل الحكومة على علاوة سنوية تبلغ ٣,٦ مليـــار دولار خلال فترة٨ سنوات[١٤]، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي لأذربيجان حالة من الركود في عام ٢٠١٧، فوفقًا لبنك التنمية الآسيوي، تقلص الاقتصاد بنسبة ١,٣٪ خلال النصف الأول من العام٢٠١٧، والسبـــب الرئيسي انخفاض أسعار النفط إلى جانب انخفاض في إنتاج النفط، و يمكن توضـــيـــح العلاقة بين هذين المتغيرين من الرسم البياني الخاص بالعلاقة بين إجمالي الـــنـــاتـــج المحلى وعائدات النفط فى الفترة من ٢٠٠٠ الى العام ٢٠١٧.

تطور العلاقة بين عائدات الناتج المحلى وعائدات النفط ٢٠٠٠– ٢٠١٧

Diagram 1: Relationship between GDP Growth and Oil Rent in Azerbaijan

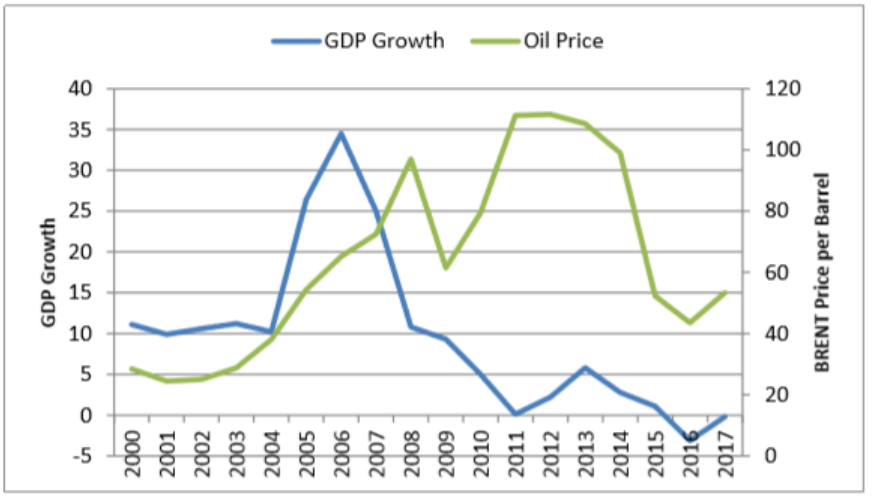

Source: World Bank, State Statistical Committee
***We have used GDP Growth of January – November for the year 2017**

ومن الواضح أنه بعد الانخفاضات في أسعار النفط، لم تستطع القطاعات البديلة التعافي من هيمنة قطاع النفط .ومع ذلك، بالمقارنة مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، والذي كان -٣,١ ٪، فإن مؤشر العام ٢٠١٧ بدا أقل حدة .ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيسي هو الزيادة الطفيفة في أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية.

وفي يناير – نوفمبر من عام ٢٠١٧، كانت نفقات الموازنة أعلى بنسبة ١١٪ من النفقات في نفس الفترة من عام ٢٠١٦،[١٥] ولم يقابل الانخفاض الحاد في صناعة النفط إلا زيادة جزئية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والصادرات غير النفطية وانخفاض الواردات.

ولهذا يمكن القول أن الأداء الإقتصادي في عام ٢٠١٧ ظل يعاني في حالة ركود، ولكن وتيرة الانخفاض أبطأت الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٦ ولكن بنسبة ٠,٦ في المائة فقط على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧، حيث ان الانتعاش المتواضع في أسعار النفط وتعديل سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على استقرار الاقتصاد.

ومن جانب آخر استكمل البنك الدولي لأذربيجان (IBA) إعادة هيكلة الديون الطوعية كجزء من خطة إعادة الهيكلة الأوسع للبنك، والتي تهدف إلى تنظيف الميزانية العمومية وإعداد البنك لخصخصته في نهاية المطاف.

وفي هذا الاطار اتخذت الجمهورية الأذربيجانية عام ٢٠١٨ العديد من السياسات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي لتحسين الثقة في الأعمال، كتوجيه السياسات نحو خفض التضخم مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف، والحفاظ على مكاسب الدمج المالي التي تحققت في عام ٢٠١٦ هذا بالإضافة الي تنفيذ خرائط طريق الإصلاح بقوة، وتشمل الأولويات الرئيسية على المدى القصير إصلاحات الإدارة الضريبية لتعزيز القدرة على التنبؤ والعدل والامتثال لدافعي الضرائب، والخطوات الحاسمة لمعالجة عدم المساواة في الاقتصاد الكلى[١٦].

المراجع

1. Jens Hölscher, " Azerbaijan in transition " , Institute Affari Internazionali, (vol12) , 2012, p2
2. Asian Development bank , " Economic development of Azerbaijan" report , 2014-2018, Available At: (https://www.adb.org/sites/default/files/linked-documents/cps-aze-2014-2018-sd-02.pdf), p2
3. Mosco, "Azerbaijan: Petro-powered Sovereign Strength" ,2012
4. IMF," Republic of Azerbaijan: Selected Issues", IMF Country Report No. 12/6,2012 , p2
5. Haron Onder, "Azerbaijan: Inclusive Growth in a Resource-Rich Country", A world bank study, 2014, p12.
6. European commission," social protection& social inclusion in Armenia, Azerbaijan, Georgia" , 2011, p16.
7. Bertelsmann Sifting's Transformation Index , " Azerbaijan country report" , 2016 , p20
8. European bank for Reconstruction & development, " Regional Economic Prospects in EBRD Countries of Operations report" , novumber2017, p7
9. State Statistical Committee of Azerbaijan, Inflation, Available At: (https://www.stat.gov.az/news/index.php?id=3726?lang=en)
10. President of Azerbaijan, "legislation on amendment on the 2017 state budget", July 2017, Available At: (http://president.az/articles/24674)
11. Moody's, "Global Credit Research", September 2017, Available At: (https://www.moodys.com/research/Moodys-Azerbaijans-credit-profile-reflects-countrys-vulnerability-to-volatile-oil-PR_372002)
12. World Bank, Doing Business 2018, Available At: (http://www.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB2018-Full-Report.pdf)
13. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, Available At: (http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf)
14. Center of economic and social development, " The Economy of Azerbaijan in 2017: Assessment and Recommendations", 2017, p4
15. State Statistical Committee of Azerbaijan, Macro-economic indicators, January – November 2017, Available At: https://www.stat.gov.az/news/macroeconomy.php?page=1
16. Transition report, "Country Assessments: Azerbal jantransition report", 2017-2018,p1